الفصل الرابع

ظاهرتان لافتاتان

المعارضة ضد محاكم التفتيش الإسبانية

يشير مؤرخو محاكم التفتيش إلى أن الزوار الأجانب لشبه الجزيرة الإسبانية كانوا يبدون اندهاشهم البالغ لرضاء عامة الإسبان عن هذه المحاكم بسبب تأجج جذوة مشاعرهم الدينية. ويقول للورنت ـ أول من أرخ لهذه المحاكم فى العصر الحديث ـ أنه دهش كثيرًا لعدم إبداء الشعب الإسبانى أية معارضة لها. فهو يصرح عام ١٨١١ فى البحث الذى ألقاه فى الأكاديمية الملكية التاريخية التى عقدت اجتماعها فى مدريد بأن كل كتاب صادر عن محاكم التفتيش الإسبانية يكاد ألا يخلو من ثناء وتقريظ لها. ويحار الدارسون فى السبب الذى حدا بالإسبان أن يرحبوا بهذه المحاكم، كما أنهم لا يعرفون ما الذى جعل مملكتى كستيلا وأراجون اللتين اشتهرتا بالانفتاح والتسامح يقبلان نظامًا قضائيًّا قائمًا على القسر والظلم والإجحاف. ويقول الكاتب الچيزويتى چوان دى ماريانا، الذى عاش فى إسپانيا فى القرن السادس عشر والمدافع عن محاكم التفتيش، إن هذه المحاكم وجدت صدودًا واعتراضًا من جانب بعض الناس؛ لأن إجراءاتها التعسفية لم تعرفها المحاكم الإسپانية الدينية العادية القائمة قبل إنشاء محاكم التفتيش، ولكن ماريانا كان من أعضاء محاكم التفتيش، والغريب أن هذا الرأى السيئ فى محاكم التفتيش لم يكن صادرًا عن المسيحيين الجدد، بل كان صادرًا عن قدامى المسيحيين الذين عبروا عنه من خلال المجالس النيابية فى كل من كستيلا وأراجون، وقد برر ماريانا إنشاء محاكم التفتيش بأنها ضرورة لمسايرة الزمن. وهو نفس المنطق الذى استخدمه الملك فرديناند للدفاع عن إنشاء محاكم التفتيش، فقد كان يحشد جنوده لخوض حرب ضارية ضد المسلمين فى غرناطة، الأمر الذى اقتضى قبول الإجراءات الاستثنائية، ولعل هذا يفسر التعاون الغريب والاستجابة المدهشة التى لقيها الملك من الشعب الإسپانى، ففى عام ١٤٨٦ أصدر الملك بيانًا جاء فيه أنه فكر مليًّا فى العواقب السيئة المترتبة على إنشاء محاكم التفتيش، ولكن تبين له أن هذه المحاكم ضرورية لخدمة الله والدين، ولهذا قرر التضحية بمصالحه الدنيوية كحاكم فى سبيل تمجيد كلمة الرب.

وكما سبق أن أوضحنا فإن الأخطار الناجمة عن تظاهر اليهود باعتناق المسيحية خلق جوًّا مناسبًا يجعل من إنشاء محاكم التفتيش أمرًا مقبولًا ومستساغًا، ويبدو أن الملك فرديناند لم يكن يفكر فى أن يجعل محاكم التفتيش مؤسسة لها صفة الدوام، بدليل أنه لم يتخذ أية خطوة من شأنها تخصيص موارد مالية ثابتة أو منتظمة لها.

وعلى أية حال كان هناك من المسيحيين القدامى من يعترض على الحكم بالموت على المشتبه فيهم من اليهود المتحولين. ويعتبر هرناندو ديل بولجار واحدًا من أبرز المعترضين على عقوبة إعدام المارقين عن الدين المسيحى، ولم يقتصر الاعتراض ضد هذه القسوة على بولجار وحده، فكما سبق أن ذكرنا قام أهل أراجون بالاحتجاج لدى ملكها فرديناند على استخدام العنف الذى لا مسوغ له ضد المسيحيين الجدد.

وشكا إليه حكام برشلونة عام ١٤٨٢ قائلين: «نحن نفغر أفواهنا أمام الأنباء التى وردت لنا عن الإعدامات والإجراءات التى تحدث فى مملكة كستيلا»، وأنحى هؤلاء المعترضون على محاكم التفتيش باللوم لأنها لم تحاول مجادلة المسيحيين الجدد بالحسنى وإقناعهم عن طريق الوعظ والإرشاد وإعطائهم المثل الصالح. يقول رئيس أساقفة إشبيلية فى هذا الشأن إن آلاف اليهود المتحولين إلى المسيحية فى الأندلس لم يسمعوا خارج مجتمعهم اليهودى كلمة تهديهم سواء السبيل، ولهذا فإن من الطبيعى أن نراهم يتبعون ممارسات آبائهم وأجدادهم من اليهود، وناشد رئيس الأساقفة الملك فرديناند أن يدعو رجال الكنيسة إلى هداية الضالين من اليهود المتحولين سواء السبيل عن طريق القدوة الصالحة وليس عن طريق إشعال النار فيهم.

اعترض بولجار على عقوبة إعدام المهرطقين، واستند فى ذلك إلى رأى ثقة من ثقات الكنيسة الكاثوليكية هو القديس أوغسطين الذى دافع عن استخدام العنف مع المهرطقين، ولكنه لم يوافق على إعدام أتباع الهرطقة الدوناتية الذين ظهروا فى شمال أفريقيا فى القرن الخامس (انظر كتابى «الهرطقة فى الغرب» دار سينا للنشر). وإلى جانب بولجار اعترض چوان دى لوسينيا مندوب الملك فرديناند لدى الكرسى الباباوى الذى يقول عنه غريمه قسيس طليطلة ألونسو أورتيز إنه استخدم براعته فى السفسطة فى الدفاع عن اليهود المتحولين إلى المسيحية.. بل إنه طلب من الملك والملكة إلغاء محاكم التفتيش، كما طالب بمعاملة اليهود المرغمين على اعتناق المسيحية كوثنيين(*) لهم نفس

(*) كان الرأى المسيحى السائد والتقليدى فى المسلمين أنهم وثنيون، وما زال هذا الرأى موجودًا وإن لم يكن معلنًا ـ الناشر.

حقوق الوثنيين الذين لا يفترض فيهم الولاء للكنيسة، بل إن جانبًا من هذه المعارضة انبثقت من داخل الكتاب المقدس نفسه المهيمن على محاكم التفتيش. فالمحقق لويس دى بارامو كتب يقول إن عددًا كبيرًا من العلماء والدارسين الإسپان قبل وبعد إنشاء محاكم التفتيش رأوا أن طرد اليهود من إسپانيا إجراء خاطئ وضار بالكنيسة؛ لأن اليهود الذين يرغمون على العماد لا يمكن أن يتمتعوا بالنعمة المقدسة النابعة من الإيمان الإرادى الصادق: فاليهودى الذى يؤمن بالمسيحية عن قسر وإكراه لا يعدو أن يكون فى حكم الوثنى، وبالنظر إلى أن الغرض من طرد اليهود كان إبادتهم والقضاء عليهم فإنه يتعارض مع أهداف الدين المسيحى.

بالإضافة إلى ذلك انتقد البعض معاملة المسيحيين الجدد معاملة سيئة، فالمؤرخ الراهب چوزيه دى سيجونزا الذى عاش فى القرن السادس عشر والمنتمى إلى طائفة الچيرونيميين، يعبر عن أسفه لأن إسپانيا لم تعد رجال كنيسة صالحين مثل هيرناندو دى تالافيرا رئيس أساقفة غرناطة، ويقول چوزيه إن تالافيرا لم يسمح لأحد بالإشارة بالقول أو الفعل إلى المسيحيين الجدد، كما ساءه أن يعامل المسيحيون القدامى اليهود المتحولين معاملة أسوأ من معاملتهم لليهود الذين يحتفظون بدينهم، والرأى عند الراهب چوزيه أنه لو كثر أمثال تالافيرا لما تعرض كثير من أتباع موسى ومحمد للقتل، ولضاق نطاق انتشار الهرطقة فى البلاد الأخرى، ويعبر تالافيرا عن آرائه فى كتاب ألفه عن الكاثوليكية ردًا على نبذة نشرها يهودى متحول من إشبيلية عام ١٤٨٠ دافع فيها عن بنى إسرائيل، وردًّا على زهوهم بأنهم أفضل أمة أخرجت للناس، ولكن هذه السماحة التى يظهرها تالافيرا لا ينبغى أن تنسينا أنه يؤيد إنزال عقوبة الإعدام بالمهرطقين، كل ما فى الأمر أنه عارض معاداة السامية واضطهاد المسيحيين الجدد، ويحبذ هدايتهم وإثنائهم عن ضلالهم بالمعروف والحسنى، وإعمال العقل والدعوة إلى الإقناع مع مسلمى غرناطة الذين تحولوا بعد هزيمتهم إلى الدين المسيحى، والجدير بالذكر أيضًا أن بابا روما لم يكن راضيًا عن أفكار تالافيرا بدليل أنه حظر كتابه عام ١٥٥٩.

وفى الأيام الباكرة لمحاكم التفتيش جاء الاعتراض الأساسى عليها من اليهود المتحولين إلى الدين المسيحى. وبالنظر إلى أن اعتراضهم لم يجد أذانًا صاغية داخل إسپانيا فقد تطلعوا إلى روما، ويبدو أنهم استطاعوا عن طريق الرشوة أن يجعلوا البابا سكستوس الرابع يصدرمرسومًا بتاريخ ٢ أغسطس ١٤٨٣ يقضى باستعمال محكمة تفتيش إشبيلية الرأفة مع المسيحيين الجدد. ومات سكستوس الرابع عام ١٤٨٤ ليحل محله البابا إينوسنت الثامن الذى اتبع سياسة معاملة المسيحيين الجدد معاملة طيبة دون إثارة حفيظة الحكام الكاثوليك عليه، ويتضمن المرسومان اللذان أصدرهما

البابا إينوسنت الثامن فى ١١ فبراير ١٤٨٥ و ١٥ يوليه من العام نفسه تجديدًا لاتباع سياسة الرأفة مع المسيحيين الجدد وإعطائهم الفرصة للتصالح مع الكنيسة.

ولكن من الخطأ أن نظن أن المسحيين الجدد وحدهم هم الذين اعترضوا على قسوة محاكم التفتيش، فقد اعترض المسيحيون القدامى على إرغام المتهمين بالمروق على الكنيسة على لبس ما يعرف بلباس التوبة أو رداء العار، فضلًا عن اعتراضهم على التجسس على اليهود المتحولين. وقبل عام ١٤٩٢ كانت محاكم التفتيش تكلف اليهود أنفسهم بالتجسس على بنى جلدتهم ممن اعتنقوا المسيحية، وفى طليطلة قام المحققون فى محاكم التفتيش عام ١٤٨٥ باستدعاء أحبار اليهود وحملهم على القسم بفضح أمر أى يهودى يمتنع عن التبليغ عن بنى جلدته الداعين إلى التهويد، كما نرى فى مدينة سيوداد ريال فى الفترة من ١٤٨٣ حتى ١٤٨٥ يهوديًّا متحولًا اسمه فرنان فالكون هو الشاهد الرئيسى الذى استندت إليه محكمة التفتيش فى إدانة معظم المقبوض عليهم بتهمة التظاهر بالمسيحية والدعوة إلى التهويد.

وفى مملكة كستيلا ناصب اليهود المتحولون محاكم التفتيش العداء، ولكن ليس هناك ما يدل على اعتراض المسيحيين القدامى عليها فى العقدين الأول والثانى من إنشائها، ورغم ما اتسمت به ممارستها فى تلك الفترة من مذابح، فقد تم إعدام آلاف المسيحيين المنحدرين من أصول يهودية، ونفى آلاف آخرين من البلاد على نحو لم يسبق له نظير ليس فى إسپانيا وحدها بل فى التاريخ الأوروپى بأسره، مما أثار احتجاج عدد ضئيل من قدامى المسيحيين، ولم تتسع رقعة هذا الاحتجاج إلا بعد أن امتد تنكيل محاكم التفتيش إلى المسيحيين القدامى أنفسهم.

وفى عام ١٤٩٩ طرد محقق محكمة تفتيش قرطبة من وظيفته بعد إثبات تهمة الغش والابتزاز عليه، ثم عين محله فى سبتمبر ذلك العام ديجو رودريجويز لوكيرو، الذى لم يمض على تعيينه أى وقت يذكر حتى لجأ إلى اتباع أساليب الابتزاز والغش والخداع والقبض على اليهود المتحولين الأثرياء بناء على شهادات وتهم باطلة، بهدف تجريدهم من ممتلكاتهم والاستيلاء عليها، ويبرر لوكيرو سياسة الرعب والترويع التى اتبعها بأنه اكتشف وجود مؤامرة يحيكها اليهود المتحولون ضد المسيحية فى تلك المنطقة، ويبدو أنه استغل وجود هذه المؤامرة للبطش بالمسيحيين والتنكيل بهم، فقام بالقبض على أعداد هائلة من اليهود المتحولين وحملهم على الاعتراف بذنبهم، وجاء فى التقرير المرفوع عام ١٥٠٠ إلى المجلس الملكى أن محكمة التفتيش التى يرأسها لوكيرو حكمت على ١٣٠ شخصًا بالانتكاس، وصدرت ضدهم أعمال إيمانية ـ أى أحكام بالإعدام ـ ولما ارتفعت بعض الأصوات بالاحتجاج، أرسل المجلس الملكى لجنة تقصى الحقائق لتتحرى الحقيقة من

المقبوض عليهم واقتنعت اللجنة بسلامة اعترافاتهم، مما ساعد على إطلاق يد لوكيرو فى التنكيل بالمتهمين بالمروق الدينى، ويقول مؤرخ تاريخ قرطبة إن لوكيرو استخدم العنف مع المقبوض عليهم حتى استطاع أن ينتزع منهم اتهامًا لعدد هائل من معارفهم من المسيحيين الجدد والمسيحيين القدامى لدرجة أثارت الاضطرابات والقلاقل وتسببت فى اندلاع أعمال الشغب فى قرطبة.

يقول شهود من اليهود المتحولين إنهم أجبروا على تلقين المحبوسين من المسيحيين القدامى بعض الصلوات اليهودية حتى يتمكن لوكيرو من اتهامهم بالدعوة إلى التهويد.

ويتهم التقرير الذى سطره مسئول الكاتدرائية ومجلس المدينة المؤرخ فى ديسمبر ١٥٠٦ لوكيرو بقتل وسرقة كل من استطاع والتشهير به، وأمرت السلطات فى قرطبة بإجراء تحقيق مستقل فى الأمر، وانتهى التحقيق إلى أن لوكيرو قام بتزييف الاتهامات ضد ضحاياه، وإلى أن رئيس أساقفة إشبيلية الراهب دييجو دى ديزا والمحقق العام فيها تقاعس عن النظر فى الالتماسات المقدمة ضد محاكم التفتيش، وأنه هناك ما لا يقل عن أربعمائة سجين برىء، فضلًا عن إصدار فى ديسمبر ١٥٠٤ أعمال إيمانية بحرق ١٢٠ شخصًا وهم أحياء، وحرق سبعة وعشرين آخرين فى مايو ١٥٠٥ لمنعهم من الشكوى إلى فيليب العادل ملك كستيلا، وتدخل هذا الملك فى آخر لحظة فى يونيه ١٥٠٦ ليمنع حدوث محرقة أخرى لمائة وستين شخصًا كان لوكيرو يعد لها.

ودلت التحريات التى أجراها المحقق لوكيرو أن عائلة هرناندو دى تالافيرا رئيس أساقفة غرناطة البالغ من العمر ثمانين عامًا والمنتمى إلى طائفة الچيرنوميت تضم مسيحيين جدد تنكروا لمسيحيتهم، واتهم المحقق تالافيرا بإقامة هيكل يهودى فى قصره، وبناء عليه ألقى القبض عليه وعلى جميع أفراد أسرته التى تتكون من أخته وابنتى عمه وبناتهما بالإضافة إلى خدم القصر، وتحت وطأة التعذيب شهد أقارب تالافيرا ضده. ولم يرق هذا فى عين البابا فتدخل فى الوقت المناسب لتبرئة رئيس الأساقفة من كل التهم الموجهة إليه فى أبريل ١٥٠٧ وتم إطلاق جميع أفراد أسرته، ولكن القدر لم يمهله كى يتمتع بهذه الحرية؛ إذ مات بالحمى بعد إطلاق سراحه بوقت قصير، ولكن أثناء احتضاره فضح لوكيرو وشركاءه متهمًا إياهم بالسعى إلى إبادة جميع اليهود المتحولين إلى المسيحية، الأمر الذى يتعارض مع مبادئ الكنيسة الكاثوليكية، وبسبب تفانيه فى خدمة الكنيسة توفى هذا الرجل فى فقر مدقع؛ مما اضطر أفراد عائلته إلى اللجوء إلى أسقف مالاجا كى يعيشوا على مروءته وإحسانه.

وقد أثارت مظالم لوكيرو حنق المؤرخ چونزالو دى أيورا عليه، فكتب بتاريخ ١٦ يوليه ١٥٠٧ كتابًا إلى ميجويل ألمازان سكرتير الملك يحتج فيه على هذه المظالم وقدرة لوكيرو على تشويه

سمعة الأمة بأسرها، وعلى اقتراف جرائم القتل والسرقة والاغتصاب بلا ضابط أو رادع، ولهذا تدخلت الكنيسة لإصلاح هذا الاعوجاج وأمرت بوقف ديزا عن العمل، وفى ٥ يونيه ١٥٠٧ تم تعيين فرنسيسكو جيمنيز دى سستروس رئيس أساقفة طليطلة فى وظيفة المحقق العام. وفى مايو ١٥٠٨ قرر المجلس الأعلى القبض على لوكيرو واقتياده مكبلًا بالسلاسل إلى بورجوس، بينما أطلق سراح جميع ضحاياه فى سجن قرطبة، ولم يعاقب هذا الرجل على ما ارتكب من جرائم بل تقاعد فى إشبيلية، حيث وافته المنية فى هدوء وسكينة.

وكان للمحقق لوكيرو مساعد فى قرطبة يدعى برافو تم تعيينه مؤخرًا فى مدينة لليرينا، ولم يطق أهل هذه المدينة ظلمه وطغيانه فتقدموا بشكوى إلى الملك ضده، وامتدت سطوة لوكيرو أيضًا إلى محكمة تفتيش منطقة جاين التى استأجرت شاهد زور يدعى دييجو دى الجيكيراس كان السبب فى الزج بأثرياء اليهود المتحولين إلى المسيحية فى السجون بتهمة الشك فى هرطقتهم، وطلب شعب جاين من الملك أن يكف أسقفها عن محاسبة المهرطقين والمارقين. وفى كثير من الأحوال كان مساعدو المحققين يضارعونهم فى قسوتهم وشراستهم، فعلى سبيل المثال قام كاتب محكمة تفتيش مدينة جاين بحبس فتاة فى الخامسة عشرة من عمرها فى حجرة ثم جردها من ملابسها وألهب جسدها بالسياط حتى وافقت على الشهادة ضد أمها، وأصدر الشهود فى طليطلة بتاريخ ٢٦ سبتمبر ١٤٨٧ بيانًا جاء فيه أن چوان دى يوريا المسئول فى محكمة التفتيش عن استلام الممتلكات والأموال الصادرة اختلس مبلغًا باهظًا يصل إلى أربعة آلاف دوقة، فضلًا عن أن بعض صغار الموظفين فى محاكم التفتيش اقتنصوا الفرصة للاستيلاء على ما يستطيعون الاستيلاء عليه من أموالهم.

وفى مملكة أراجون نجد أن المسيحيين القدامى الذين سمحوا من قبل باضطهاد المسيحيين الجدد غيروا موقفهم بعد وفاة الملكة إيزابيلا، فبدءوا يقفون فى صفهم ويدافعون عنهم، وفى عام ١٥١٠ عقد اجتماع فى مدينة مونزون حضره ممثلون عن ممالك أرجوان وكاتالونيا وبلنسية لمناقشة ضرورة إدخال إصلاحات على النظام القضائى الذى تسير عليه محاكم التفتيش، ثم عقدوا اجتماعًا آخر فى مونزون عام ١٥١٢ أعدوا فيه قائمة بالإصلاحات المقترحة وقدموها إلى الملك فرديناند فوافق عليها، الأمر الذى غير طبيعة العلاقة التى تربط المناطق والمحافظات الإسپانية المختلفة بمحاكم التفتيش، وتضمنت الإصلاحات المقترحة تحديد عدد الحراس أو المألوفين التابعين لكل محكمة تفتيش، وخضوع محاكم التفتيش لفرض الضرائب عليها، وتقديم العاملين فى هذه المحاكم الذين يرتكبون جرائم إلى المحاكمة أمام محكمة مدنية، واحتفاظ المتهم بالممتلكات التى كان يملكها قبل مثوله أمام محكمة التفتيش، والسماح بالمعاملات التجارية مع اليهود المتحولين إلى

المسيحية، وعدم صلاحية محاكم التفتيش للنظر فى قضايا الربا وتعدد الزوجات والسحر والشعوذة والتجديف طالما أنه لا توجد شبهة الهرطقة، ولا شك أن نجاح نواب الأمة فى تغيير سياسة الملك فرديناند دليل على تعاظم المعارضة ضد محاكم التفتيش فى مملكة أراجون على وجه الخصوص، وأيضًا ليس أدل على شدة المعارضة من أنها نجحت فى إجراء تغييرات أعظم وأعمق من تغييرات عام ١٥١٢.

بعد موت الملك فرديناند فى ٢٣ يناير ١٥١٦ آل العرش إلى حفيده شارل الذى تصادف وجوده بعيدًا عن البلاد فى منطقة فلاندرز، وعندما ماتت إيزابيلا قبل فرديناند فى ٢٦ نوفمبر ١٥٠٤ كان فرديناند لا يزال ملكًا على مملكة أراجون فقط، حيث إن ابنته چوانا (الملقبة بالمجنونة) التى ترملت عام ١٥٠٦ بعد وفاة زوجها النمساوى فيليپ العادل كانت تحكم مملكة كستيلا، وبعد وفاة فرديناند كان من المفروض أن تخلفه ابنته چوانا ولكن جنونها حال دون ذلك، الأمر الذى أدى إلى مجىء ابنها إلى سدة الحكم بدلًا منها.

وبينما الشعب ينتظر وصول الملك الجديد شارل إلى إسپانيا، كان الكاردينال سسنيروس يحكم السيطرة على محاكم التفتيش، وقد أوصى الملك فرديناند قبل وفاته بالمحافظة على هذه المحاكم، وهذا ما كان خليفته شارل ينوى فعله، ولكن الناس وبالذات اليهود المتحولين كانوا آنذاك يتوقون إلى إدخال الإصلاحات عليها، وفزع الكاردينال سسنيروس المسئول عن محاكم التفتيش عندما سرت شائعة بأن الملك الجديد شارل ينوى الإعلان عن أسماء الشهود ضد المتهمين، فأرسل خطابًا إلى هذا الملك فى مارس ١٥١٧ جاء فيه أن محاكم التفتيش نظام كامل ولا يحتاج إلى الإصلاح البتة، والذى أفزع أنصار محاكم التفتيش هو علمهم بأن إعلان أسماء الشهود ضد المتهمين سوف يؤدى بالضرورة إلى اغتيالهم، وما إن وصل الملك شارل البالغ من العمر سبعة عشر عامًا إلى إسپانيا قادمًا من فلاندرز حتى قدمت إليه مطالب بضرورة تقليم أظافر المحققين وإخضاع محاكم التفتيش إلى حكم القانون، وبعد وصول الملك شارل فى سبتمبر عام ١٥١٧ عقد أولى جلسات البرلمان فى بلد الوليد فى فبراير ١٥١٨، وطالب النواب بضرورة التزام محاكم التفتيش بالعدل وتصحيح أوضاعها الخاطئة حتى لا تصيب الأبرياء بالسوء، كما طالب أعضاء مجلس النواب بالتدقيق فى اختيار المحققين بحيث يختارون من بين العلماء ذوى السمعة الطيبة، واستجاب الملك شارل لهذه المطالب، وكلف مستشاره جين لى سوفاج بدراسة الموضوع واقتراح الإصلاحات التى يراها مناسبة، وأدان سوفاج ما يتعرض له الأبرياء من موت وظلم واضطهاد وتشهير على يد محاكم التفتيش.

وكذلك تضمنت الإصلاحات المقترحة تمكين السجناء من استقبال الزوار وتلقى النصح والمشورة، وتحديد التهم الموجهة إليهم عند القبض عليهم، وإطلاعهم على أسماء الشهود ضدهم، ومنعت القيام ببيع ممتلكاتهم قبل صدور الأحكام عليهم أو صرف مستحقات المحققين ورواتبهم من ثمن الممتلكات المصادرة، كما طالبت الإصلاحات بحق المقدمين إلى المحاكمة حضور القداس وأخذ المناولة، وأنه على المشرفين على السجون ألا يتركوا السجناء بلا طعام حتى يتضوروا من الجوع، وإذا لم يكن هناك مناص من تعذيبهم فلا بد من مراعاة القصد والاعتدال.

ومن سوء حظ المتهمين أن هذه المقترحات لم تؤخذ فى الاعتبار، فقد عين الملك شارل إثر وفاة سسنيروس قريبه الهولندى الكاردينال أدريان من أوترخت، الذى كان يشغل وظيفة أسقف تورتوزا، وبموت سوفاج الذى أراد أن يترفق بالمتهمين عام ١٥١٨ تبخر الأمل فى إصلاح محاكم التفتيش الإسپانية، ومما زاد من تلاشى هذا الأمل أن الكاردينال أدريان القادم من هولندا كان أجنبيًّا ومن ثم لم يكن على دراية بحقيقة المشكلات الإسپانية.

وفى شهر مايو عام ١٥١٨ عقد مجلس النواب (البرلمان) اجتماعًا فى مدينة سرقسطة بقصد إعلان ولاء شعب أراجون للملك شارل، وعرض عليه أعضاء البرلمان مبلغًا كبيرًا من المال مقابل موافقته على مجموعة من الإصلاحات من النوع الذى سبق لسوفاج أن اقترحها، ويبدو أن شارل كان ينوى المراوغة وعدم وضع الإصلاحات المقترحة موضع التنفيذ، فقد طلب من سفيره لدى الكرسى الباباوى فى روما أن يتولى قداسته صرف النظر عن هذه الإصلاحات وإعطاء الملك حلًّا بعدم التقيد بها، غير أن أعضاء البرلمان استغلوا توقيع الملك بالموافقة على إجراء الإصلاحات فى محاكم التفتيش وقاموا بشهر بنودها وتوثيقها عن طريق موثق (مسجل) البرلمان چوان برات، ثم أرسلوا الأوراق المشهرة إلى بابا روما، وهكذا نشأ صراع بين البرلمان الإسپانى ومحاكم التفتيش بقبضها على الموثق چوان برات واتهمته بتزوير بنود الإصلاحات المقترحة رغم أنها سليمة؛ مما اضطر المستشار الجديد ميرميورينو جاتينارا إلى إبلاغ البابا على جناح السرعة بأن الأوراق التى أرسلها إليه البرلمان الإسپانى بخصوص محاكم التفتيش أوراق سليمة ولا غبار عليها، واحتج برلمان أراجون على القبض زورًا وبهتانًا على الموثق برات، وعقد البرلمان مؤتمرًا حضره أشراف المملكة ونوابها وطلبوا من الملك شارل الإفراج عن برات وهددوه بالامتناع عن تقديم أية أموال له إلا بعد إطلاق سراح برات، ثم دعى البرلمان إلى الانعقاد وأعلن إضرابه وأصر على عدم الانفضاض إلا بعد أن يأخذ العدل مجراه. وفى هذه المرحلة من الصراع بين نواب الأمة ومحاكم التفتيش تدخل البابا ليو العاشر (١٥١٣ ـ ١٥٢١) لصالح شعب أراجون، فقد أصدر فى يوليه

عام ١٥١٩ ثلاث مذكرات تقدموا بها واحدة إلى الملك شارل، وأخرى إلى المحقق العام، وثالثة إلى محكمة تفتيش سرقسطة، وقام بتحديد السلطة المخولة إلى محاكم التفتيش بحيث لا تتجاوز سلطة المحاكم العادية، فضلًا عن إلغاء كافة الامتيازات التى سبق للبابا السابق عليه أن منحها لمحاكم التفتيش، ورفض الملك شارل وموظفوه الاعتراف بهذه التوجيهات الباباوية وامتنعوا عن نشرها، كما أنهم احتجوا بشدة لدى البابا، فاضطر البابا إلى تغيير موقفه، واكتفى بتعليق تعليماته دون أن يقوم بإلغائها. وفى الحال رفض سكان أراجون الاستمرار فى دفع الأموال إلى الملك، كما اضطر البابا فى ديسمبر ١٥٢٠ إلى إمساك العصا من الوسط واتخاذ موقف بينى مائع. وفى عام ١٥٢١ قام الكاردينال أدريان بفك الاشتباك بين ملك أراجون وشعبها وأمر بإطلاق سراح برات، الأمر الذى اعتبره شعب أراجون انتصارًا عظيمًا له. غير أن محاكم التفتيش استمرت فى اتخاذ موقف متشدد فى رفضها للإصلاحات المقترحة وللاعتراف بشرعية الاتفاقيات التى تمت فى عام ١٥١٢ و١٥١٨، مما أضاع مساعى الإصلاح هباءً منثورًا.

وفى أواخر عام ١٥٢٠ بذل الإصلاحيون محاولة أخرى لتقييد محاكم التفتيش وكسر شوكتها والتخفيف من وطأة بطشها وطغيانها. حدث هذا أثناء غياب الملك شارل فى فلاندرز، وبعد عودة الملك إلى بلاده إسپانيا عقد البرلمان جلسة فى مدينة بلد الوليد عام ١٥٢٣ طرح فيه قضية إصلاح حال محاكم التفتيش، وطالب الملك بدفع رواتب المحققين من خزانته وليس من أموال المتهمين المصادرة، ولكن سعى البرلمان إلى الإصلاح ذهب أدراج الرياح. وأيضًا اجتمع البرلمان فى طليطلة عام ١٥٢٥ للشكوى من تجاوزات المحققين وحراسهم. غير أن هذا السعى إلى الإصلاح خاب، ونجح دعاة الإصلاح فقط فى الحصول على مجرد وعد بإصلاح أية عيوب قد تتضح فى نظام محاكم التفتيش فى المستقبل، وفى عام ١٥٢٦ قدمت مدينة غرناطة إلى الملك شاهدًا على الشرور التى تقترفها محاكم التفتيش عندما تأمر بوضع المقبوض عليهم فى زنزانات معتمة لا يخترقها بصيص من الضوء، وطالبت غرناطة بوضعهم فى سجون يدخلها النور، ورغم أن مثل هذه المطالب كانت تقدم إلى الملك كل عام تقريبًا فقد رفض الملك الاستجابة لها، ولكن يبين هذا على أية حال أن الاحتجاج على مظالم محاكم التفتيش لم يتوقف قط. وفى أبريل عام ١٥٢٠ لفت الملك أنظار أحد المراسلين إلى النقد اللاذع الذى وجهه برلمان أراجون وكاتالونيا إلى المكتب المقدس، فضلًا عن أن هذا المكتب تعرض للاعتداء من جانب بعض أفراد الشعب. ولم تكن مملكة أراجون الوحيدة التى هاجمت محاكم التفتيش فقد شاركتها مملكة كستيلا فى هذا الهجوم.

وفى الفترة من ١٥١٩ إلى ١٥٢١ اندلع فى شبه الجزيرة الإسپانية تمرد يعرف باسم «تمرد

الكوميونيروس»، الذى قام به بعض أثرياء الحضر ضد السلطة الملكية، ووجد هذا التمرد مناصرة وتأييدًا من جانب بعض اليهود المتحولين إلى المسيحية، وسرت شائعة بأن اليهود المتحولين إلى المسيحية هم المسئولون عن هذا التمرد، بل إن رئيس شرطة كستيلا أبلغ الملك شارل عام ١٥٢١ أن اليهود المتحولين هم السبب الأساسى فى إثارة الفتن والقلاقل. واستطاع الملك إلحاق الهزيمة بالمتمردين فى فيلالار فى ٢٣ أبريل عام ١٥٢١، وإذا كان بعض اليهود المتحولين ناصروا التمرد فإن بعضهم الآخر حارب فى صفوف الملك ضد المتمردين. وطبقًا لما جاء على لسان أمير بحرية كستيلا عام ١٥٢١، فإن المسيحيين الجدد أيدوا المتمردين الساعين إلى القضاء على محاكم التفتيش، غير أن أعمال محاكم التفتيش لم تتأثر على الإطلاق بهذا التمرد بل استمرت كالمعتاد. وفى مملكة بلنسية نشب تمرد مماثل يعرف بتمرد الأخوة، وأيضًا لم يؤثر هذا التمرد مطلقًا فى سير أعمال محاكم التفتيش التى أجبرت المسلمين الذين يعيشون تحت الحكم المسيحى على العماد والتحول إلى النصرانية.

ورغم استمرار محاكم التفتيش فى عملها فقد استمرت أيضًا الاعتراضات عليها فى مملكتى كستيلا وأراجون، ومن مظاهر هذا الاعتراض تلك المذكرة التى أعدها برلمان أراجون فى جلسته المنعقدة فى ٥ أغسطس ١٥٣٣ فى مدينة مونزون ورفعها إلى الملك شارل، وتضمنت هذه المذكرة المكونة من ستة عشر بندًا شكاوى من قيام بعض المحققين فى المكتب المقدس بإلقاء القبض على بعض الناس والزج بهم فى السجن لارتكابهم إساءات ذات طابع شخصى وليست لها أدنى صلة بالهرطقة، أو بممارسات المكتب المقدس، مثل المثلية والربا وتعدد الزوجات، وبذلك يكون هؤلاء المحققون قد تجاوزوا صلاحيتهم، وأيضًا تضمنت المذكرة شكوى من أن المحققين فى محاكم تفتيش أراجون وكاتالونيا وبلنسية يحتفظون بأعداد ضخمة من الحراس (المألوفين) الذين يعيثون فى الأرض فسادًا، وتتناول مذكرة الاحتجاج المشار إليها المسلمين الذين أرغموا على اعتناق المسيحية دون تقديم أية رعاية أو تعليم مسيحى لهم، فضلًا عن قلة عدد الكنائس التى يمكنهم ارتيادها، ورغم ما يلقاه هؤلاء المسلمون المتحولون إلى المسيحية من إهمال وعدم وجود أى إرشاد مسيحى يهديهم سواء السبيل، فإن محاكم التفتيش تحاكمهم بتهمة الهرطقة، والأدهى من ذلك أن هذه المحاكم لم تجد أدنى غضاضة فى مصادرة ممتلكات المسلمين الذين أرغموا على اعتناق المسيحية، ولكن المفتش العام ألونسو ماتريك لم يكترث بهذه الاعتراضات أو يبالى بها.

ومن المؤسف أن قبضة المكتب المقدس الحديدية وهيمنة محاكم التفتيش حالتا دون الاكتراث بالاحتجاجات التى وجهت ضد محاكم التفتيش عام ١٥٣٣، ولأن هذه المحاكم حصلت على مباركة الملك والكرسى الباباوى فإنها استطاعت بسط نفوذها دون منازع على العباد، وبحلول

منتصف القرن السادس عشر أصبحت هذه المحاكم قلاعًا حصينة لا يمكن التغلب عليها. ومما شد من أزر هذه المحاكم وزاد من حدتها أن غالبية المسيحيين القدامى كانوا يساندونها ويتجاهلون انتهاكاتها ضد اليهود المتحولين إلى المسيحية، والجدير بالذكر أن المسيحيين القدامى لم يقفوا فى وجه محاكم التفتيش إلا بعد أن امتد أذاها ليشملهم.

ومن المعروف أن حركة الإصلاح الدينى المعروفة بـ Reformation، أو البروتستانتية قويت واشتد ساعدها فى جميع أرجاء القارة الأوروبية فى القرن السادس عشر، ولهذا كان من الطبيعى أمام طوفان الدعوة إلى الإصلاح الدينى الكاسح أن يشعر المسيحيون أنهم قد أصبحوا فى خندق واحد مع المكتب المقدس الذى تعرض للهجوم العاتى الذى شنه المصلحون الدينيون عليه، والذى لا شك فيه أن مساندة الملك لمحاكم التفتيش ساعدتها على الصمود أمام المحتجين عليها والمعارضين لها، فقد كانت هذه المحاكم بمصادرتها لممتلكات اليهود المتحولين تدر دخلًا كبيرًا على الخزانة الملكية، وقد سار الملك شارل فى دعمه لمحاكم التفتيش على نفس الدرب الذى سبق لسلفه فرديناند أن سار عليه، بل إن شارل أدخل نظام محاكم التفتيش فى هولندا عام ١٥٢٠، وعندما احتدم الخلاف حول ضرورة تبرئة چوان برات عام ١٥١٨ وإطلاق سراحه، قام الملك بتحذير البرلمان من مغبة الدعوة إلى إصلاح محاكم التفتيش، حيث قال: «يجب أن تتأكدوا من استعدادنا لفقدان جزء من ممالكنا ودولنا، ولكننا لا نسمح بالإساءة إلى مجد الله أو سلطة المكتب المقدس».

واللافت للنظر أن محاكم التفتيش وجدت تأييدًا فى كستيلا أكبر وأوسع نطاقًا من التأييد الذى وجدته فى أراجون، ويرجع ذلك إلى أن محكمة التفتيش فى كستيلا لم تلحق أية أضرار مادية بغير اليهود المتحولين إلى المسيحية، وأنها لم تفرض أية ضرائب على الشعب، كما أنها استرضت كثيرًا من أعيان كستيلا وأشرافها بتعيينهم كمألوفين أو حراس فى هذه المحاكم، ولكن محاكم التفتيش فى المناطق الأخرى وخاصة أراجون لم تحظ بنفس التأييد الكبير الذى حظت به فى كستيلا. وفى إيطاليا وأراجون وكاتالونيا كان أشراف المجتمع يحسدون محاكم التفتيش على ما تستأثر به من مغانم وأسلاب، فضلًا عن أن رجال الأكليروس المحليين فى بعض هذه المناطق كانوا لا يحملون الود للمحققين؛ لأن هؤلاء المحققين كانوا فى العادة غرباء وأجانب عن البلاد ولا يتحدثون لغتها، وقد كتب محقق محكمة تفتيش ناڤار عام ١٥٤٧ يقول: «نحن مكروهون كموظفين فى المكتب المقدس وبالذات فى مدينة ناڤار» وفى نهاية القرن السادس عشر صارت محاكم التفتيش فى المناطق الجبلية الإسپانية والتى لا تتحدث اللغة الإسپانية أمرًا مرفوضًا.

ونذكر فى هذا الصدد أن الشعب فى بلدة فال دران فى منطقة جبال البيرنيز الكاتالاتية كاد فى عام ١٥٧٤ أن يفتك بموظف من محاكم التفتيش، ولكنه فلت من الموت بأعجوبة، وأضاف هذا المحقق فى تقرير له ما يلى: «إن الأهالى فى هذه البلاد لا يسمحون بأى حال من الأحوال بدخول المكتب المقدس فيها»، وأيضًا لقيت محكمة تفتيش كاتالونيا معارضة شديدة من الأهالى؛ ولذا نرى المحققين عام ١٦١٨ يشكون قائلين: «فى هذه المنطقة يحمل الأهالى البغضاء لمحكمة المكتب المقدس ويودون لو أنهم استطاعوا تدميرها».

ويذكر أن محاكم التفتيش فى أراجون وبلنسية استهدفت المسلمين الذين اعتنقوا الدين المسيحى، كما أن محكمة تفتيش كاتالونيا استهدفت المهاجرين الفرنسيين، وبوجه عام يمكن القول إن شعوب المناطق الشرقية من شبه الجزيرة الإسپانية لم تظهر أى تأييد حقيقى لمحاكم التفتيش، كما يمكن القول إن بقية شبه الجزيرة الإسپانية قبلت محاكم التفتيش بالتدريج، ولكنها لم تتحمس لها، ومن الخطأ أن نعتقد أن كل طوائف الشعب الإسپانى عارضتها، فقد كان المسيحيون القدامى فى كستيلا ينتصرون لها ضد المسيحيين الجدد (أى اليهود المتحولين إلى المسيحية) ولكن الممالك الإسپانية الأخرى ساندتها عن كره وعلى مضض، غير أن الاعتراض عليها مهما بلغت شدته لم يرق فى مجمل عين الجماهير الإسپانية التى تطلعت إلى هذه المحاكم لاجتثاث الهرطقة من جذورها والمحافظة على التقاليد والأخلاق العامة، وشيئًا فشيئًا تسللت محاكم التفتيش إلى نسيج التاريخ الإسپانى بحيث أصبحت جزءًا لا يتجزأ منه، فلا غرابة أن نراها تحتفظ بقوة دفعها على مدى ثلاثة قرون متتالية.

مناعة **إسپانيا** ضد المذهب **البروتستانتى** وحركة الإصلاح الدينى

تطلع نفر قليل من المثقفين والمفكرين الإسپان فى القرن السادس عشر إلى ما يحدثه عصر النهضة وحركة الإصلاح الدينى من تغيرات فى المفاهيم والأفكار، رغم أن چوان دى فيرجار يقول إن كثيرًا من الإسپان عبروا فى بادئ الأمر عن شديد إعجابهم بالمصلح البروتستانتى المعروف مارتن لوثر، وشارك بعض الإسپان الأوروپيين صحوتهم إبان عصر النهضة، وأولوا الدراسة وتحصيل العلوم كل اهتمامهم، ويعتبر أنتونيو دى نبريجا واحدًا من أوائل المتطلعين إلى ترسيخ صرح الدراسات العلمية فى إسپانيا (وإيطاليا هى أول قطر أوروپى ينبعث فيه عصر النهضة)، وقد لعب بعض رجال الكنيسة الكاثوليكية دورًا بارزًا فى إقامة نهضة علمية فى إسپانيا، وكان على رأسهم سسنيروس رئيس أساقفة طليطلة ابتداء من عام ١٤٩٥، والمحقق العام ابتداء من عام ١٥٠٧. أسس سسنيروس جامعة ألكالا الإسپانية التى أصبحت مركزًا للدراسات الإسپانية، إلى جانب

بنريجا الذى امتدحه فيلسوف عصر النهضة الكبير إرازموس عام ١٥٢١، وكان ضمن أساتذة ألكالا عالمان يهوديان تحولا إلى المسيحية هما چوان دى فيرجار وشقيقه فرنسيسكو دى فيرجار الذى وصفه البعض بأنه أعظم دارس كلاسيكيات عرفته إسپانيا، وقد كلف سسنيروس أساتذة الجامعة بإصدار نسخة من الكتاب المقدس بلغات مختلفة هى العبرية والكالدونية والإغريقية إلى جانب النص اللاتينى، وقد رأت هذه النسخة المتعددة اللغات طريقها إلى النشر عام ١٥٢٢.

وعندما اعتلى الملك شارل (الخامس) سدة الحكم فى إسپانيا عام ١٥١٩، بدأت الحياة تدب فى أوصال الدراسات؛ ولأن الملك شارل كان كثيرًا ما يزور هولندا، فقد رافقه فى زياراته بعض النبلاء الذين اقتفوا أثر الفيلسوف الهولندى إرازموس الذى تغلغلت أفكاره فى الحياة العائلية والحياة الفكرية الإسپانية، وفى عام ١٥١٧ دعا سسنيروس المفكر إرازموس لإلقاء المحاضرات فى إسپانيا ولكن هذا لم يتحقق. ورغم ذلك فقد توفر المثقفون الإسپان على دراسة مؤلفات إرازموس التى تدعو إلى استخدام العلوم والمعارف فى إقامة صرح الدين، وراق لهم سخريته من الممارسات الدينية الخاطئة، ومما شجع الإسپان على الإقبال على دراسة أعمال إرازموس أن الكثيرين فى بلاط الملك شارل حملوا لها الإعجاب، وتغلغلت أفكار إرازموس فى عقول كثير من رجال الكنيسة الإسپانية مثل رئيس أساقفة طليطلة ألونسو دى فونيسكا، وألونسو ماتريك المفتش العام فى محاكم التفتيش، وليس أدل على إقبال المثقفين الإسپان على قراءة أعمال إرازموس من أن بعض أعماله ترجمت إلى الإسپانية عام ١٥٢٤ ورأت طريقها إلى النشر عام ١٥٢٦، وأنها استقبلت أحسن استقبال فى أوساط الأشراف والنبلاء.

ولا شك أن علاقات إسپانيا المنتظمة بكل من هولندا وإيطاليا فى أوائل القرن السادس عشر ساعدت الإسپان على التعرف على منجزات عصر النهضة فى الفنون والآداب، والجدير بالذكر أن الفلسفة التصوفية المؤمنة باتحاد الروح بالذات الإلهية انتشرت آنذاك، إلى جانب استحداث مارتن لوثر للأفكار البروتستانتية فى ألمانيا، واشتم المحققون رائحة الهرطقة تفوح من كلا المذهبين التصوفى والبروتستانتى، حتى أفكار إرازموس الداعية للإصلاح الدينى أصبحت مثارًا للريبة والشك، وقام المفتش العام مانريك بالقبض على زعماء المذهب التصوفى، وتم القبض على إيزابل وألكازار فى أبريل عام ١٥٢٤، وفى يوم ٢٣ سبتمبر عام ١٥٢٥ أصدر مانريك مرسومًا يدين أتباع هذا المذهب، وفى مدينة طليطلة أصدرت محكمة التفتيش يوم ٢٢ يوليه ١٥٢٩ عملًا إيمانيًّا (أى حكمًا بالموت) على كل من إيزابل وألكازار، ثم وجه المحققون أنظارهم صوب مدينة أخرى هى فيلادوليد (بلد الوليد)، حيث نجحت المتصوفة فرنسيسكا هرناندنج التى طبقت شهرتها الآفاق

فى اجتذاب المعجبين بها والمريدين لها، وكان المبشر فرنسيسكو أورتيز على رأسهم. وعندما ألقت محكمة التفتيش القبض عليها فى مارس ١٥٢٩ استشاط مريدها المبشر فرنسيسكو أورتيز غضبًا، واعتلى المنبر ليهاجم ما سماه خطيئة المحققين فى القبض عليها، فقام المحققون على الفور بالقبض عليه وحبسه حبسًا انفراديًّا فى أحد الأديرة.

وكذلك تعرض مريدو المصلح الدينى إرازموس فى إسپانيا للملاحقة والأذى، ويعتبر رجل الدين دييجو دى أوسيدا من أوائل الذين تعرضوا للعنف والاضطهاد بسبب إيمانهم بأفكار إرازموس الداعية إلى تحرير الدين المسيحى من الخزعبلات. كان دى أوسيدا فى فبراير ١٥٢٨ على سفر من مدينة بورجوس إلى مسقط رأسه فى قرطبة، فتشاجر مع أحد رفقاء الطريق عندما تحمس دى أوسيدا فى دفاعه عن أفكار مارتن لوثر، ودعا إلى تحرير الدين المسيحى من الترهات، وقام رفيق الطريق بتبليغ محاكم التفتيش عنه فأمرت بالقبض عليه وتعذيبه وإصدار عمل إيمانى (أى حكم بالإعدام) ضده فى ٢٢ يوليه ١٥٢٩ رغم سلامة عقيدته وممارساته الدينية.

والجدير بالذكر أن عقد العشرينيات من القرن السادس عشر فى إسپانيا شاهد خليطًا لم ترض عنه محاكم التفتيش من دعوات الهراطقة والصوفية وأفكار إرازموس الدينية المتحررة التى تقلل من أهمية الكنيسة وطقوسها. وسعى المحققون إلى ملاحقة أفكار مارتن لوثر فى كل مكان، كما أنهم ارتابوا فى أفكار المتصوفين الذين كان سوادهم الأعظم من اليهود المعتنقين للنصرانية أمثال إيزابيل ـ ألكازار ـ هرناندیز ـ أورتيز ـ توفار. وبدا كما لو كان هؤلاء اليهود المتحولون يسعون إلى نبذ الكنيسة الكاثوليكية عن طريق إدخال البدع فيها. وفى عهد ملك كاستيلا چوان الثانى (المتوفى عام ١٤٥٤) أوصى يهودى متحول إلى المسيحية يدعى ألفونسو فرناندیز صامويل أن يكون فى نعشه الصليب أسفل قدميه والمصحف على صدره والتوراة التى وصفها بأنها حياته ونور عينه فوق رأسه.

ومنذ اللحظة الأولى لإلقاء القبض عليها حاولت هرناندیز أن تهرب بجلدها من الموت، ومن ذلك بإلقاء التهم على كل من حملت له الكراهية. وعندما قدمت إلى المحاكمة عام ١٥٣٠ اتهمت چوان دى فيرجار بأنه من أتباع البروتستانتى مارتن لوثر، الأمر الذى أدى إلى الزج به فى السجن فى يونيه ١٥٣٠، وكذلك تم فى أبريل ١٥٣٢ القبض على ماريا دى كازالا وتعذيبها واتهامها باعتناق الهرطقة اللوثرية فضلًا عن الإيمان بأفكار إرازموس الدينية المتحررة والأفكار التصوفية، وامتدت فترة هذه المحاكمة حتى شهر ديسمبر ١٥٣٤، وبالنظر إلى إعلان ندمها اكتفت المحكمة بتغريمها وإلزامها بعدم الاختلاط مع المتصوفين، والجدير بالذكر أن معظم المقبوض عليهم بتهمة التصوف

نجوا بجلدهم من الموت بسبب رأفة المحكمة بهم. ورغم هذه الأحكام المخففة الصادرة ضد أتباع المذهب التصوفى، فقد استمرت محاكم التفتيش فى تعقب دعاة التصوف. فألقت القبض على المبشر المشهور چوان دى أفيلا وتم وضعه لمدة عام تقريبًا (١٥٣٢ ـ ١٥٣٣) فى زنزانة أمضاها دى أفيلا فى التأمل. وفى السجن انتهى من تأليف كتاب فى الروحانيات احتفظ به لنفسه حتى رأى طريقه إلى النشر عام ١٥٥٦. وتعرض چوان أفيلا وهو واحد من المسيحيين الجدد فى عقد الخمسينيات فى القرن السادس عشر إلى اضطهاد المفتش العام فالديه، الذى فرض حظرًا على كتابه عام ١٥٥٩، الأمر الذى أصابه بالقنوط بإحراق عدد كبير من مخطوطاته، غير أن بعض النسخ المخطوطة من الكتاب المحظور ذاعت وانتشرت، وبعد وفاة المؤلف عام ١٥٦٩ سمحت محاكم التفتيش بنشر كتابه المحظور عام ١٥٧٤.

ولكن المصلح الدينى المعروف مارتن لوثر بأفكاره البروتستانتية أصبح الخطر الداهم الذى أحاق بمحاكم التفتيش، ويتمثل خطر البروتستانتية فى أنها نجحت فى التسلل إلى بعض المسيحيين القدامى، أى الكاثوليك الأصليين مثل القسيس چوان لويز دى سيلين الذى ألقت محاكم التفتيش القبض عليه فى عام ١٥٢٨ وقامت بحرقه فى غرناطة فى يوليه عام ١٥٣٠ بتهمة اعتناق اللوثرية أى المذهب البروتستانتى، وهى إحدى التهم التى وجهت إلى چوان دى فيرجارا الذى كان سكرتير المصلح الدينى سسنيروس، ثم أصبح سكرتير خلفه ألونسودى فونسيكا رئيس أساقفة طليطلة (توليدو)، وكان فيرجارا واحدًا من أعلام الكلاسيكيات فى إسپانيا وأستاذ كرسى الفلسفة فى جامعة ألكالا.

ألقى القبض على فيرجارا عام ١٥٣٠ وصدر ضده حكم بالسجن، كما صدر ضده عمل إيمانى (حكم بالإعدام) فى طليطلة يوم ٢١ ديسمبر ١٥٣٥، كما حكم عليه بدفع غرامة كبيرة قدرها ١٥٠٠ دوقة. غير أن توبته شفعت له فاستعاد مكانته فى المجتمع قبل أن يتوفى مكرمًا فى ألكالا فى مايو ١٥٦٦، وكان مبشر الملك شارل الخامس الدينى ألونسو دى فيرتوى المنتمى إلى طائفة الرهبان البنديكتيين أول لصيق بهذا الملك توجه إليه تهمة الهرطقة. وتم القبض عليه عام ١٥٣٣ وظل نزيلًا فى سجن إشبيلية لمدة أربعة أعوام. وعبثًا حاول هذا الرجل أن يدافع عن المصلح الدينى إرازموس وأن يبين أن هذا الفيلسوف الهولندى لم توجه إليه تهمة المروق الدينى قط. وتدخل الملك شارل الخامس وبذل جهدًا جهيدًا لإنقاذ مبشره حتى استطاع فى مايو عام ١٥٣٨ الحصول على مرسوم باباوى بإلغاء العقوبة ضده وأعيد الرجل إلى مكانته، وفى عام ١٥٤٢ عين أسقفًا فى جزر الكنارى حيث توفى عام ١٥٤٥.

وأيضًا اتهم أستاذ آخر بجامعة ألكالا الإسپانية يدعى چوان فالديه بتهمة اعتناق الأفكار

البروتستانتية، فقد نشر عام ١٥٢٩ مبحثًا لاهوتيًّا بعنوان «حوار مع المذهب المسيحى» استقاه من كتابات مارتن لوثر الباكرة، وكان هذا المبحث سببًا فى غضب محاكم التفتيش عليه، الأمر الذى اضطره فى عام ١٥٣٠ إلى الهروب إلى إيطاليا قبل بدء محاكمته وكذلك فى عام ١٥٣٣ اشتبهت محاكم التفتيش فى عميد كلية سان إيكلافونسو بجامعة ألكالا والراعى العام لأسقفية سرقسطة (ساراجوسا) بسبب علاقته بچوان دى فالديه، فقامت بسجنه فى طليطلة، ورغم إطلاق سراحه فقد آثر الرجل مغادرة مملكة كستيلا والعيش فى روما حيث توفى عام ١٥٥٣.

وتضم قائمة ضحايا محاكم التفتيش اسم ميجويل دى إجيويا مطبعجى جامعة ألكالا الذى وشت به فرنسيسكا هرناندیز التى أرادت أن تهرب بجلدها من هذه المحاكم. وبسبب اتهام فرنسيسكا لهذا المطبعجى بالإيمان بالپروتستانتية زجت به هذه المحاكم بالسجن عام ١٥٣١، حيث أمضى أكثر من عامين فى زنزانة بسجن محكمة التفتيش فى فيلادوليد (بلد الوليد)، ولكن المحكمة ما لبثت أن أفرجت عنه بنهاية عام ١٥٣٣، وبرأته من تهمة الإيمان باللوثرية، وكان بيدور دى ليرما رئيس جامعة ألكالا أسوأ حظًّا من مطبعجى الجامعة، إذ تأثر بيدور ليرما بفلسفة إرازموس الإصلاحية، كما أنه تولى نشر مواعظه، وأرغمته محاكم التفتيش على التنكر لآرائه علنًا وفى كل البلدان التى مارس التعليم فيها، كما أرغمته على التنكر للمبادئ التى بشر بها. ولهذا فضل الرجل أن يهرب إلى پاريس، حيث أسندت إليه عمادة كلية اللاهوت بجامعة السوربون، وهى نفس الوظيفة التى كان يشغلها فى الماضى، ومات الرجل فى پاريس فى أغسطس عام ١٥٤١. وبات من الواضح أن محاكم التفتيش تدفع فلسفة إرازموس والمذهب الإنسانى الناشئ حديثًا وتقرنهما بما تسميه الهرطقة البروتستانتية التى ظهرت فى ألمانيا على يدى مارتن لوثر. وفى ديسمبر عام ١٥٣٣ كتب رودريجو مانريك، ابن المفتش العام المشار إليه سابقًا، خطابًا أرسله من پاريس إلى چوان لويس فيف حول سجن فريجارا ظلمًا وعدوانًا، جاء فيه أن إسپانيا أصبحت موطئ الوحشية والبربرية، حيث لا يمكن لمثقف أن يتفادى توجيه تهم الهرطقة والتهويد إليه، الأمر الذى أخرس ألسنة العلماء والدارسين. وشكا الرجل فى خطابه من أن جامعة ألكالا عملت كل ما فى وسعها لاجتثاث شأفة الدراسات الإغريقية.

ورغم المكانة السابقة التى تمتع بها إرازموس فى البلاد الكاثوليكية وتكريم بابا روما له، فإن جمهور القراء الإسپان انصرفوا عنه بحيث لم يقبل على قراءته غير أهل العلم والدارسين فقط، ولم ينصرم القرن السادس عشر حتى قلب له الإسپان ظهر المجن وتنكروا لأفكاره التى اقترنت فى أذهانهم بالمذهب البروتستانتى والمذهب الإنسانى الجديد، وعكف الدارسون

الإسپان على توضيح انبثاق المذهب البروتستانتى من المذهب التصوفى المعروف الآنف الذكر، فضلًا عن توضيح أن البروتستانتية استغلت أفكار المصلح الدينى إرازموس لخدمة أغراضها، ورأى كثير من الإسپان أن بنى جلدتهم اتخذوا من فلسفة إرازموس قناعًا لإخفاء إيمانهم سرًّا بالمذهب البروتستانتى، وعلى أية حال لا بد لنا أن ندرك أن شبه القارة الإسپانية استغرقت وقتًا قبل أن تتخللها أفكار مارتن لوثر، وأغلب الظن أن القارئ الإسپانى ظل يجهل اسم لوثر حتى عام ١٥٢٠، وأن معرفته بكتاباته جاءت بعد ذلك، وأنها اقتصرت على نبلاء البلاط الذين رافقوا مليكهم شارل الخامس فى زيارته لألمانيا، وعلى أية حال فإن الأفكار البروتستانتية عجزت عن أن تنمو وتترعرع فى التربة الإسپانية، وعلى الرغم من أن محاكم التفتيش الإسپانية قبل عام ١٥٥٨ نظرت نحو خمسين حالة من حالات الاتهام باعتناق البروتستانتية، فإن معظم الاتهامات لم يكن لها أساس من الصحة، والجدير بالذكر أن إسپانيا لم تجتحها أى من الهرطقات التى اجتاحت إنجلترا وفرنسا وألمانيا، أى أن الهرطقة الإسپانية كانت محدودة للغاية، وتركزت جهود الإسپان للتصدى للديانتين اليهودية والإسلام اللتين اعتنقتهما الأقليات. وكما أسلفنا فإن البلاط الملكى الذى رافق الملك شارل الخامس فى زيارته إلى ألمانيا هو وحده الذى اطلع على أفكار مارتن لوثر وتأثر بها على نحو مشوش وغير واضح.

تعتبر إشبيلية التى كانت مركزًا للتجارة الدولية أكثر بلدان إسپانيا تعرضًا للأفكار اللوثرية. ففى عام ١٥٥٢ قامت محكمة تفتيش إشبيلية بضبط أربعمائة وخمسين نسخة مهربة من الإنجيل تم طبعها خارج إسپانيا. ولكن الهرطقة بوجه عام لم تجد تربة خصبة فى إسپانيا، حيث ظلت محدودة للغاية، ويرجع السبب فى ذلك بطبيعة الحال إلى يقظة محاكم التفتيش. قلنا إن الأفكار البروتستانتية وجدت شيئًا من الرواج فى مدينة إشبيلية؛ لأنها كانت مركزًا للتجارة العالمية، ومع ذلك فإن عدد الإسپان الذين اعتنقوا الأفكار البروتستانتية آنذاك قد لا يزيد على مائة وعشرين شخصًا بعضهم رهبان فى دير سان أزيدرو وراهبات فى دير سانت پولا.

وأيضًا ظهر بعض المتعاطفين مع البروتستانتية فى شمال كستيلا يتزعمهم إيطالى يدعى كارلوس دى سيسر، الذى اعتنق الأفكار اللوثرية. واستطاع هذا الرجل بسبب حماسه للبروتستانتية نشر أفكاره اللوثرية فى مدينة فيلادوليد (بلد الوليد) بين ما يقرب من خمسة وخمسين إسپانيًّا معظمهم من طبقة النبلاء ومن اليهود المتحولين إلى المسيحية، ولعل أهم من اعتنق البروتستانتية من الإسپان هو الدكتور أغسطين كازال الذى زار ألمانيا فى معية الملك شارل الخامس. والجدير بالذكر أن عائلة كازال برمتها آمنت بالبروتستانتية، وفى عام ١٥٥٧ شنت محاكم التفتيش هجومًا على الإسپان

المتحولين من الكاثوليكية إلى البروتستانتية فى مدينة إشبيلية، ثم قامت هذه المحاكم فى العام التالى (١٥٥٨) بمداهمة عدد آخر من الإسپان البروتستانت.

لم يكن الملك شارل (الذى أصبح الإمبراطور شارل الخامس والذى تنازل عن الحكم عندما تقدم به العمر) بحاجة لمن يستحثه لمقاومة البروتستانتية، فقد تصدى لها بدون هوادة أو رحمة. أرسل هذا الرجل خطابًا تاريخيًّا فى يوم ٢٥ مايو ١٥٥٨ إلى ابنته وولية العهد چوانا ناشدها فيه اتباع نفس سياسته الصارمة فى محاربة الهرطقة البروتستانتية، كما عبر لابنته عن حنقه الشديد على النبلاء والأشراف ممن يتبعون الغواية اللوثرية فى حضرته وحضرتها. ويذكر الرجل لابنته أن صحته تدهورت فى حربه الضروس ضد الهرطقة، وطلب إليها أن تبادر على الفور بقمع الهرطقة اللوثرية ونصحها بعدم اتباع القانون العام الذى يخفف العقوبة الموقعة على المهرطقين الذين يندمون على هرطقتهم؛ حيث إن الهرطقة البروتستانتية تمثل فى رأيه خطرًا داهمًا على أمن إسپانيا وسلامتها، ومن ثم فإنه ينصح بمعاملتهم كمتمردين وخارجين على القانون. ويقول شارل إنه أراد إدخال نظام محاكم التفتيش فى فلاندرز لمقاومة الهرطقة الوافدة من ألمانيا وإنجلترا وفرنسا، ولكن أشراف فلاندرز عارضوه بشدة لعدم وجود أى يهودى فيها، ويذكر شارل الخامس أنه نجح بالرغم من ذلك فى إصدار أمر بإحراق ومصادرة أملاك المهرطقين فى بعض الظروف والحالات المعينة، وأيضًا يذكر الملك المتقاعد أنه أوصى ابنته باستخدام أقسى صنوف الشدة فى التعامل مع المهرطقين.

ويعتبر خطاب الملك شارل العجوز لابنته نقطة تحول فى تاريخ إسپانيا التى اعتبرت أى خروج على الكاثوليكية بمثابة تمرد على النظام العام. فلا عجب إذا رأينا المفتش العام فالايس يكتب بتاريخ ٩ سبتمبر من نفس العام (١٥٥٨) إلى البابا لينبهه إلى الفتنة الكبرى التى سوف تجتاح الكنيسة الكاثوليكية نتيجة انتشار أفكار مارتن لوثر البروتستانتية. وفى هذا الجو المشحون أصدرت محاكم التفتيش الإسپانية عددًا من الأعمال الإيمانية لحرق البروتستانت، وصدر أولها فى مدينة فيلا دوليد (بلد الوليد) بتاريخ ٢١ مايو ١٥٥٩ بحضور ولية العهد چوانا وبلاطها، حيث حكم على أربعة عشر بروتستانتيًّا بالحرق (منهم كازالا وأخوه وأخته) من بين ثلاثين متهمًا بالبروتستانتية ندموا واستغفروا على ضلالهم ومروقهم باستثناء واحد فقط هو فرنسسكو هيريرو من تورو، الذى ظل يتشبث بمعتقداته البروتستانتية حتى آخر رمق فى حياته.

وكذلك صدر عمل إيمانى ثانٍ فى مدينة فيلا دوليد (بلد الوليد) يوم ٨ أكتوبر (١٥٥٩) فى حضرة الملك فيليپ الذى كان قد عاد إلى إسپانيا وذلك فى احتفال مهيب أقيم تكريمًا له بمناسبة رجوعه إلى أرض الوطن، واشتمل هذا العمل الإيمانى (أى الحكم بالإعدام) على ثلاثين متهمًا

بالپروتستانتية ثبتت تهمة الهرطقة اللوثرية على ستة وعشرين منهم، وتم إحراق اثنى عشر بروتستانتيًّا وپروتستانتية (من بينهن أربع راهبات) على الخشبة. وهناك رواية أن كارلوس دى سيسو طلب الصفح والغفران من المحققين، ولكنهم أرادوا أن يجعلوه عبرة لمن يعتبر، وعندما تبين دى سيسو أن محكمة التفتيش عاقدة العزم على حرقه، يقال (ولكن الرواية ليست مؤكدة) إنه صاح فى وجه الملك «كيف تسمح لهذا أن يحدث؟» فرد عليه الملك قائلًا: «إننى على أتم استعداد لأن أمسك بنفسى خشبة حرقك».

ولكن مدينة إشبيلية أظهرت عداء سافرًا لمحاكم التفتيش؛ حيث عبرت عن تعاطفها مع المهرطق البروتستانتى كونستاتينو. وقد صدر أكبر عمل إيمانى فى إشبيلية يوم الأحد ٢٤ سبتمبر ١٥٥٩، حيث أحرق بتهمة البروتستانتية ثمانية عشر مهرطقًا من بين قائمة تضم ستة وسبعين متهمًا بالهرطقة، وتلا هذا العمل الإيمانى عمل إيمانى آخر يوم الأحد الموافق ٢٢ ديسمبر ١٥٦٠ ضم خمسة وأربعين متهمًا بالهرطقة، تم إحراق أربعة عشر منهم أحياء وثلاثة على هيئة دمى. وبلغ عدد المتهمين منهم بالبروتستانتية أربعين مهرطقًا. وكان أديجيو وكونستاتينو من بين الثلاثة الذين أحرقت دماهم، فى حين كان من بين الذين أحرقوا بالفعل بحاران إنجليزيان هما ويليام بروك، ونيكولاس بيرتون، وواحدة من أهالى إشبيلية اسمها لينورجوميز وبناتها الثلاث الشابات. وبعد انقضاء عامين تبع هذا العمل الإيمانى عمل إيمانى آخر صدر فى ٢٦ أبريل ١٥٦٢، ثم عمل إيمانى لاحق فى ٢٨ أكتوبر من نفس العام. والجدير بالذكر أن عام ١٥٦٢ شهد ثمانية وثمانين عقوبة صدرت ضد المهرطقين البروتستانت، أحرق منهم ثمانية عشر شخصًا من بينهم كبير كهنة سان أيزيدور وأربعة من قساوسته.

وعن طريق عقاب البروتستانت وحرقهم، خلت إسپانيا من أتباع مارتن لوثر، وفى شهر سبتمبر عام ١٥٥٩ وضعت ملصقات على جدران المنازل ومبنى الكاتدرائية تهاجم الكنيسة الكاثوليكية لأنها «ليست كنيسة يسوع المسيح، بل كنيسة الشيطان والبابا عدو المسيح»، واتضح أن قسيسًا يدعى سباستيان مارتينيز هو الذى وضع هذه الملصقات، فقامت السلطات بالقبض عليه وإحراقه عام ١٥٦٠. وفى نفس الوقت انتشرت فى مدينة إشبيلية نبذات وكتيبات تهاجم «المحققين اللصوص الذين يسرقون الناس علنًا، والذين أحرقوا عظام كل من أجيديو وكونستانتينو بدافع الغيرة والحسد». وأيضًا هاجمت النبذات محاكم التفتيش وأطلقت عليها اسم مجامع الشيطان.

وانتاب الإسپان الذعر من جراء إصدار هذه الأعمال الإيمانية حتى عام ١٥٦٢، فأخذوا يسعون للإمساك بأى شخص يشتمون من كلامه رائحة الهرطقة البروتستانتية. وانتهى هذا الجو

المحموم بالقبض على عشرات الإسپان نتيجة زلة لسان، أو امتداح مارتن لوثر فى غفلة من أمرهم، أو نتيجة الهجوم على رجال الكنيسة الكاثوليكية.

ورغم تقدم المحقق العام فالديس فى العمر واعتلال صحته، فإنه حاول إقناع الملك فيليپ الثانى بقرب حدوث طامة كبرى من جراء انتشار الهرطقة، وفى مايو ١٥٥٨ كتب إلى الملك فيليپ الموجود آنذاك فى بروكسيل يحذره من خطر انتشار كتب مارتن لوثر فى سالانيكا وأماكن أخرى، ومن مشاكل المسلمين المتحولين إلى المسيحية، ومن اكتشاف تهويد بَيِّن فى مورشيا، وأتباع لمارتن لوثر فى فيلا دوليد وإشبيلية. وقامت السلطات فى مورشيا بإعدام عدد كبير من الناس استنادًا إلى تهم واهية. وطالب المحقق العام فالديس بضرورة إطلاق يد محاكم التفتيش لاستئصال هذا الخطر الداهم، كما اقترح إنشاء محاكم تفتيش جديدة فى كل من جاليشيا وأستورياس وإقليم الباسك، وإقامة محكمة تفتيش إضافية فى مدينة فيلا دوليد، إلى جانب إنشاء حرس لحماية الكنيسة الكاثوليكية من شرور الهرطقة فى كل مكان، وعدم السماح بنشر أى كتاب أو بيعه إلا بعد أخذ موافقة محاكم التفتيش، ولكن لحسن الحظ أن الملك فيليپ لم يكترث بهذه المقترحات فقد كان من الواضح أن رئيس المحققين فالديس يبالغ فى تضخيم أخطار البروتستانتية، حتى التهويد لم يعد مشكلة تؤرق الإسپان. ولهذا فتر الحماس لإصدار الأعمال الإيمانية ضد الهرطقة البروتستانتية.

وبوجه عام لم تشهد إسپانيا الاضطهاد العاتى والدموى للبروتستانتية الذى كابدته كثير من البلاد الأوروپية الأخرى. ومن المحتمل أن عدد المهرطقين فى إسپانيا الذين حكم عليهم بالإعدام فى الفترة من ١٥٥٩ حتى ١٥٦٦ كان أقل كثيرًا من ألف شخص، وهو رقم متواضع بالمقارنة بأحكام الإعدام الصادرة آنذاك ضد الهرطقة البروتستانتية فى كل من إنجلترا وفرنسا وهولندا الأمر الذى جعل الملك فيليپ الثانى يفاخر عن حق أن إسپانيا كانت أكثر البلاد صحة وعافية من ناحية اضطهاد البروتستانت.

ورغم أن البروتستانتية فى إسپانيا لم تكن تمثل أى خطر حقيقى، فإن وثائق محاكم التفتيش تسجل بعض حالات البروتستانت الذين صدرت ضدهم أعمال إيمانية، ويقدر عدد الإسپان المتهمين بالهرطقة البروتستانتية فى العقدين الأخيرين من القرن السادس عشر بنحو مائتى شخص كان معظمهم فى واقع الأمر لا ينتمون إلى المذهب البروتستانتى، بل مجرد دعاة إصلاح دينى أو سكارى يسخرون من الإكليروس أو مواطنون ينتقدون رجال الكنيسة الكاثوليكية. بل إن محاكم التفتيش اعتبرت أكل المسيحى للحوم فى أيام الصيام مؤشرًا على الهرطقة. وأيضًا اتهمت امرأة

جاهلة فى طليطلة عام ١٥٦٨؛ لأنها قالت إن المسيحى بعد موته يذهب مباشرة إلى الجنة، فاعتبر كلامها إنكارًا لوجود المطهر الذى يؤمن الكاثوليك بوجوده.

ومن المهرطقين الذين رفضوا أن يتزحزحوا قيد أنملة عن هرطقتهم بسبب اقتناعهم بها النبيل جاسبار دى سنتيل الذى أحرق فى مملكة ڤالنسيا عام ١٥٦٤، وفراى كريستوبول دى مورالس الذى أحرق فى غرناطة عام ١٥٧١.

والجدير بالذكر أن كثيرًا من الإسپان المعتنقين لمبادئ مارتن لوثر الإصلاحية هاجروا من إسپانيا واستقروا فى البلاد الأوروپية، حيث تركوا بصمات واضحة فى حياتها الثقافية والفكرية. وعندما اكتشفت الحكومة بعض الخلايا البروتستانتية فى إشبيلية وفيلا دوليد، فر أعضاؤها إلى خارج البلاد، حيث أسهموا فى صنع حركة الإصلاح الدينى المعروفة التى عمت أوروپا فى القرن السادس عشر حتى منتصف القرن السابع عشر.

وتضايقت الحكومة الإسپانية من فرارهم إلى أوروپا، فسعى الملك فيليپ الثانى إلى إرجاعهم إلى إسپانيا. وطبقًا للتقرير الذى رفعه السفير الإسپانى كوادر فى لندن عام ١٥٦٠، نرى كثيرًا من البروتستانت يلجأون إليها ترافقهم زوجاتهم وأولادهم. وفى عهد شارل الخامس فى عقد الأربعينيات من القرن السادس عشر، تم ترحيل كثير من الإسپان الذين اعتنقوا البروتستانتية فى البلاد الأوروپية المختلفة وإعادتهم إلى بلادهم بهدف وضعهم تحت المراقبة منعًا لهم من الانفلات. وبطبيعة الحال نجد أن الأمر كثيرًا ما تجاوز حدود المراقبة ليجعلوا منهم عبرة لكل مارق أثيم. وأحيانًا كان الترحيل يتم عنوة عن طريق عملاء يعيشون فى هولندا، مثل ألونسو ديل إيرازو سكرتير الملك فيليپ الثانى، الذى يقوم بتمويل عمليات الاختطاف والترحيل ويشرف عليها، فضلًا عن اتباع سياسة دس الجواسيس على الإسپان البروتستانت فى بلاد الغربة مثل إنجلترا وهولندا وألمانيا. ولعل أهم إنجاز حققه العملاء هو إقناع فيوريو سيريول المعروف بإيمانه بالمذهب الإنسانى بالعودة إلى إسپانيا عام ١٥٦٣، ولا شك أن مراقبة الحكومة الإسپانية للپروتستانت الإسپان فى الخارج سهل عليها معرفة تحركاتهم. فعلى سبيل المثال قام العميل كانتو فى عام ١٥٦٤ بتبليغ الحكومة فى مدريد بأن چوان بيريز دى بينيدا يزمع إصدار نسخة من الكتاب المقدس مترجم إلى الإسبانية، وكما نعرف جرت عادة البروتستانت أن يترجموا الكتاب المقدس من اللغة اللاتينية إلى مختلف اللغات الأوروپية تيسيرًا لفهم عامة الناس له، وهذا جزء لا يتجزأ من جوهر الملة البروتستانتية، واشتدت وطأة الهجوم على البروتستانت الوافدين من أوروپا على إسپانيا مثل التجار والبحارة والأجانب المقيمين هناك أكثر مما اشتدت على الإسپان

أنفسهم، وقد أدى ذعر الإسپان من الهرطقة إلى كراهية الأجانب. وقد أظهر المكتب المقدس التابع لمحاكم التفتيش الإسپانية العداء لهؤلاء الأجانب منذ وقت باكر يرجع إلى العقد الثالث من القرن السادس عشر. وبسبب النشاط التجارى الإسپانى الواسع، لم يكن هناك مفر من مجيء الأجانب إلى إسپانيا وخاصة الموانى الإسپانية. وكان چون تاك الإنجليزى المنحدر من أصل هولندى أول پروتستانتى تقوم محكمة التفتيش الإسپانية بحرقه فى مدينة بلبو فى مايو ١٥٣٩، وبحلول عام ١٥٦٠ تم القبض على تسعة أجانب آخرين ولكنهم أعلنوا توبتهم. وفى العقد السادس من القرن السادس عشر وفى منطقة طليطلة على وجه التحديد وجه الإسپان تهمة الهرطقة إلى عدد من الفرنسيين والهولنديين المقيمين فى إسپانيا. وكان بعضهم من رفاق الملك فيليپ الثانى أثناء زيارته إلى إقليم فلاندرز، كما جاء البعض الآخر فى موكب الملكة الجديدة إليزابيث فالوا القادمة من فرنسا، ورغم تزايد عدد الأجانب الهولنديين المقيمين فى إسپانيا فى العقد السادس من القرن السادس عشر، فإن معظم المتهمين بالهرطقة فى تلك الفترة جاءوا من فرنسا. وفى برشلونة أعلن المحقق عام ١٥٦٠ عن ضرورة إصدار عمل إيمانى لحماية الأهالى من هرطقة الأجانب، وفى تلك المدينة تم حرق ٥١ مهرطقًا پروتستانتيًّا أجنبيًّا، إما بأشخاصهم أو على هيئة دمى فى الفترة من ١٥٥٢ إلى ١٥٧٨، كما أن معظم حالات الهرطقة فى مملكة ڤالنسيا (پلنسية) فى الفترة من ١٥٥٤ إلى ١٥٩٨ كانت من الأجانب. وتم حرق ثمانية منهم إما بأشخاصهم أو على هيئة دمى. ونفس الشيء نجده فى كالاهورا، حيث نظرت محكمة التفتيش هناك نحو ٦٨ حالة هرطقة پروتستانتية فى الفترة من ١٥٤٠ حتى ١٥٩٩ كان معظمها (٨٢٪ منها) من الأجانب، وفى شمال إسپانيا القريبة من الحدود المفتوحة مع فرنسا، تركزت شبهة الهرطقة مع الفرنسيين. ففى الفترة من ١٥٦٠ حتى ١٦٠٠ قامت محاكم تفتيش أراجون ونڤادا بإعدام ما يقرب من ثمانين فرنسيًّا بتهمة الهرطقة، كما حرقت دمى تمثل مائة مهرطق آخر. كما أنها أرسلت ثلاثمائة وعشرين مهرطقًا كعبيد لتسيير السفن بالمجاديف. ومعنى هذا أن محاكم التفتيش الإسپانية التى دأبت على اضطهاد اليهود والمسلمين المتحولين إلى المسيحية انصرفت فيما بعد إلى توجيه أصابع الاتهام إلى الأجانب.

ولم يسكت بعض الإسپان على هذه الانتهاكات التى ارتكبت باسم الدين، ففى عقد الستينيات من القرن السادس عشر وجه حكماء برشلونة أنظار محاكم التفتيش إلى عدم توخيها الحكمة فى الانقضاض بدون تمييز على الأجانب الفرنسيين متناسية أن الشعب الفرنسى يؤمن مثلها بالمذهب الكاثوليكى.

كان المحققون فى محاكم تفتيش كستيلا يرتابون بوجه خاص فى أهالى إقليمى الباسك

وكاتالونيا. ففى عام ١٥٧٦ شكا أحد محققيها من أن أهالى سان سباستيان يكثرون من الاختلاط بالفرنسيين والزواج منهم والتحدث بلغتهم الفرنسية. والجدير بالذكر أن مكتبات برشلونة كانت تزخر بالكتب المطبوعة فى فرنسا. ولا غرو فقد كان عُشر سكان برشلونة وثلث سكان بيربجنان فى كاتالونيا من الفرنسيين. وهناك سؤال بالغ الخطورة والحيوية: لماذا شملت حركة الإصلاح الدينى المرتبطة بظهور مارتن لوثر ونشأة البروتستانتية العديد من أرجاء أوروبا فى حين ظلت إسپانيا بمنأى عنها؟ بعض الدارسين يرجع هذا إلى سياسة القمع الوحشى التى اتبعتها محاكم التفتيش ضد الهرطقة، ولكن البعض الآخر يرى أن هذه الإجابة غير وافية أو كافية، بدليل أن هولندا تعرضت لقمع واضطهاد دينى مروع دون أن يحول هذا من انتشار حركة الإصلاح الدينى والبروتستانتى فيها، فضلًا عن أن قبضة محاكم التفتيش الإسپانية لم تمنع كثيرًا من الإسپان فى عقدى الخمسينيات والستينيات من القرن السادس عشر من السفر إلى البلاد الأجنبية، كما أنها لم تمنع كثيرًا من الأجانب من السفر إلى إسپانيا، ويعزو بعض المؤرخين كثرة اختلاط الإسپان بالأجانب وكثرة اختلاط الأجانب وخاصة الفرنسيين بالإسپان إلى حدود جبال البيرنيز المفتوحة بين إسپانيا وفرنسا وصعوبة غلقها أو التحكم فيها. وقد تنبه إلى هذا الخطر فرانسيه دى آلافا سفير إسپانيا لدى فرنسا فى عقد الستينيات من القرن السادس عشر، فقد ذكر فى التقارير التى رفعها إلى إسپانيا فى عامى ١٥٦٤ و ١٥٦٥ ذكر فيها أنه شاهد تجارًا إسپان يأتون من سرقسطة ومدينة ديل كاميو وألاكالا إلى مدينتى ليون وتولوز لشراء كتب القانون والفلسفة لبيعها فى إسپانيا، علمًا بأن قوانين مملكة كستيلا كانت تحظر استيراد الكتب الأجنبية. وأكد السفير أن كثيرًا من الكتب الفرنسية التى تعالج المسائل الدينية انتقلت من تولوز بفرنسا إلى إسپانيا عن طريق إقليم الباسك، ومعنى هذا أن الكتابات التى تتضمن الهرطقة اللوثرية، وتدعو إلى الإصلاح الدينى عرفت طريقها إلى إسپانيا، ومع ذلك فقد ظلت إسپانيا تتمتع بمناعة غريبة ضد اللوثرية وحركة الإصلاح الدينى التى قلبت الفكر الدينى فى أوروپا رأسًا على عقب.

***

كتب وأبحاث أخرى للمؤلف

أولًا: كتب باللغة العربية

١ ـ برتراند راسل الإنسان، الدار القومية القاهرة، ١٩٦١.
٢ ـ برتراند راسل المفكر السياسى، الدار القومية، القاهرة ١٩٦٦.
٣ ـ دراسات تمهيدية فى الرواية الإنجليزية المعاصرة، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٦.
٤ ـ توفيق الحكيم الذى لا نعرفه، مطبعة وهدان، ١٩٧٤.
٥ ـ اتجاهات سياسية فى المسرح قبل ثورة ١٩١٩، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٩.
٦ ـ برتراند راسل، تأليف ألان وود (ترجمة)، الأندلس، بيروت ١٩٨١.
٧ ـ س. ب. سنو والثورة العلمية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨١.
٨ ـ موسوعة المسرح المصرى الببليوجرافية (١٩٠٠ ـ ١٩٣٠)، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٢.
٩ ـ موقف ماركس وإنجلز من الآداب العالمية، مكتبة الأنجلو، القاهرة ١٩٨٤.
١٠ ـ شكسبير فى مصر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٦.
١١ ـ جورج أورويل (حياته وأدبه)، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٧.
١٢ ـ الأدب الروسى قبل الثورة البلشفية وبعدها، الألف كتاب الثانى، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٩.
١٣ ـ وول سوينكا (ترجمة)، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٩.
١٤ ـ أدباء روس منشقون فى عهد جوزيف ستالين، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩١.
١٥ ـ الأدب الروسى والبريسترويكا، دار الهلال، القاهرة ١٩٩١.
١٦ ـ الأدب والجنس، دار أخبار اليوم، القاهرة ١٩٩٣.
١٧ ـ الثالوث المحرم، دار الهلال، القاهرة ١٩٩٤.
١٨ ـ الشذوذ والإبداع، دار الهلال، القاهرة ١٩٩٥.

١٩ ـ دراسات فى الأدبين الإنجليزى والأمريكى، كلية الألسن، جامعة عين شمس ١٩٩٥.
٢٠ ـ من ستالين إلى جورباتشوف، مكتبة الأنجلو، القاهرة ١٩٩٦.
٢١ ـ الإلحاد فى الغرب، سينا للنشر ومؤسسة الانتشار العربى، القاهرة وبيروت ١٩٩٧.
٢٢ ـ الهرطقة فى الغرب، سينا للنشر ومؤسسة الانتشار العربى، القاهرة وبيروت ١٩٩٧.
٢٣ ـ شكسبير واليهود، سينا للنشر ومؤسسة الانتشار العربى، القاهرة وبيروت ١٩٩٥.
٢٤ ـ العلم والدين، تأليف برتراند راسل (ترجمة)، دار الهلال ١٩٩٧.
٢٥ ـ الرجل الذى مات، تأليف د. هـ. لورانس (ترجمة)، دار الهلال، يوليه ١٩٩٧.
٢٦ ـ ملحدون محدثون ومعاصرون، سينا للنشر ومؤسسة الانتشار العربى، ١٩٩٨.
٢٧ ـ رباعيات الشذوذ والإبداع، سينا للنشر ومؤسسة الانتشار العربى، ١٩٩٨.
٢٨ ـ اليهود والأدب الأمريكى المعاصر، دار الهلال ١٩٩٨.
٢٩ ـ موسوعة الرقابة والأعمال المصادرة فى العالم، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة ١٩٩٨.
٣٠ ـ فى مدح الكسل ومقالات أخرى، تأليف برتراند راسل (ترجمة)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ١٩٩٨.
٣١ ـ سيرة حياة برتراند راسل، تأليف ألان وود (ترجمة)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ١٩٩٨.
٣٢ ـ اليهود والأدب الأمريكى المعاصر، دار الهلال، نوفمبر ١٩٩٨.
٣٣ ـ صورة اليهودى فى الأدب الإنجليزى، دار الهلال، مارس ١٩٩٩.
٣٤ ـ الهولوكوست بين الإنكار والتأكيد، دار الهلال، ديسمبر ٢٠٠٠.
٣٥ ـ اليهود فى الأدب الأمريكى فى أربعة قرون، مكتبة الأنجلو المصرية ٢٠٠١.
٣٦ ـ الهولوكوست فى الأدب الأمريكى، مكتبة الأنجلو المصرية ٢٠٠١.
٣٧ ـ الهولوكوست فى الأدب الفرنسى، دار نهضة الشرق، يناير ٢٠٠٢.
٣٨ ـ اليهود فى الأدب الروسى، دار نهضة الشرق، يناير ٢٠٠٢.
٣٩ ـ محاكم التفتيش، دار الهلال ٢٠٠٢.
٤٠ ـ محاكم التفتيش فى إسپانيا، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة ٢٠٠٢.
٤١ ـ محاكم التفتيش فى إيطاليا، دار الهلال ٢٠٠٣.
٤٢ ـ أبرز ضحايا محاكم التفتيش، الهيئة العامة للكتاب ٢٠٠٤.
٤٣ ـ محاكم التفتيش فى فرنسا (المجلس الأعلى للثقافة) ٢٠٠٥.
٤٤ ـ ألبرت أينشتاين: سيرة حياته (المجلس الأعلى للثقافة) ٢٠٠٥.

٤٥ ـ ترجمة إنجليزية لكتاب شكسبير فى مصر، مكتبة الإسكندرية ٢٠٠٣.
٤٦ ـ اليهود فى الأدب الإنجليزى من القرن الثامن عشر إلى القرن العشرين، الهيئة العامة للكتاب ٢٠٠٥.
٤٧ ـ محرقة اليهود: أوشويتز ـ بيركينو، مكتبة الأنجلو المصرية ٢٠٠٦.
٤٨ ـ من أدب الانشقاق، ألكسندر سولجنتستين، دار الهلال ٢٠٠٦.
٤٩ ـ الغجر بين المجزرة والمحرقة، المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٦.
٥٠ ـ معسكر اعتقال داكاو، المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٦.
٥١ ـ معسكر اعتقال برجن ـ بلسن، مكتبة الأنجلو المصرية ٢٠٠٧.
٥٢ ـ معسكر اعتقال رافنزيروك، مكتبة الأنجلو المصرية ٢٠٠٧.
٥٣ ـ العرب ومحرقة اليهود، كتاب اليوم ٢٠٠٧.
٥٤ ـ معسكر اعتقال ماثاوزن (المجلس الأعلى للثقافة).
٥٥ ـ معسكر اعتقال بوخنوالد، مكتبة الأنجلو المصرية ٢٠٠٨.
٥٦ ـ معسكر اعتقال صوبيبور (المجلس الأعلى للثقافة).
٥٧ ـ معسكر اعتقال تريبلينكا (المجلس الأعلى للثقافة).
٥٨ ـ هل أنت شيوعى يا مستر شابلن؟ قصور الثقافة ٢٠٠٨.
٥٩ ـ برتراند راسل أمام المحاكم الإنجليزية والأمريكية، دار الهلال ٢٠٠٩.
٦٠ ـ د. هـ. لورانس وهنرى ميلر أمام المحاكم الإنجليزية والأمريكية (المجلس الأعلى للثقافة).
٦١ ـ معسكر اعتقال دورا (المجلس الأعلى للثقافة).
٦٢ ـ ظلام فى الظهيرة تأليف أرثر كيسلر (المركز القومى للترجمة).
٦٣ ـ محاكمات فنية وأدبية وفكرية (محاضر تحقيق أمام لجان تحقيق أمريكية) جزءان صادر عن المركز القومى للترجمة ٢٠١٠.
٦٤ ـ فلاديمير نابوكوف (حياته وأدبه) صادر عن دار الهلال ٢٠١٠.
٦٥ ـ جيمس جويس أمام المحاكم الأمريكية، الأنجلو المصرية، ٢٠١١.
٦٦ ـ فيودور دستيوفسكى فى المنفى ومحن أخرى، الهلال ٢٠١٢.
٦٧ ـ رواية «الغداء العارى» أمام المحاكم الأمريكية.
٦٨ ـ الغصن الذهبى فى الميزان.

ثانيًا: مقال باللغة العربية

نقد رواية العنقاء تأليف لويس عوض، المجلة فبراير، ١٩٧٠.

ثالثًا: كتب باللغة الإنجليزية

1- Naguib Mahfouz, The Beginning and the End, Translation, The American Univ. in Cairo, 1975.

2- George Orwell as an Ambivalent Writer, National Bookshop, Cairo, 1987.

3- Animal Farm, National Bookshop, Cairo, 1987.

4- Nineteen Eighty Four, National Bookshop, Cairo, 1987.

5- Hardy's Tragic and Ironic Vision in Tess, National Bookshop, Cairo, 1978.

6- Shakespear in Egypt, Rapack, Cairo, 1980.

7- English Literary Criticism, Univ. Books, Tanta, 1985.

8- Macbeth, Anglo Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.

9- The Mayor of Casterbridge, Anglo-Egyotian Bookshop, Cairo.

10- Sons and Lovers, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.

11- Joseph Andrews, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.

12- King Lear, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.

13- Merchant of Venice, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo,1989.

14- Jane Eyre, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.

15- A Passage to India, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.

16- Robinson Crusoe, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.

17- Animal Farm, Anglo-Egyptian Bookshop, Cairo, 1989.

18- Forth coming: Egypt in the Modern British Novel: A Colletion of Articles on Newby, Ghalie, Enright, Forster, Liddel, and Olivia Manning, published in AlAhram Weekly in the following issues, 4 July, 5 September, 10, 24 October (1991) and 23, 30, January, 1, 23 April (1992).

رابعًا: مقالات باللغة الإنجليزية

1- John Wain's «Young Visitors» Faculty of Alsun Journal, 1975.

2- «King Lear as a Religious Play» Faculty of Alsun Journal, 1975.

3- «Orwell as a Literary Critic» Faculty of Alsun Journal, 1975.

4- «The Development of Liberal Culture in Modern Egypt» a series of articles published in the Egyptian Gazette in the following issues, 23, 30 March, 6, 13, 20, 27, 28 April, 4, 11 May, 1983.